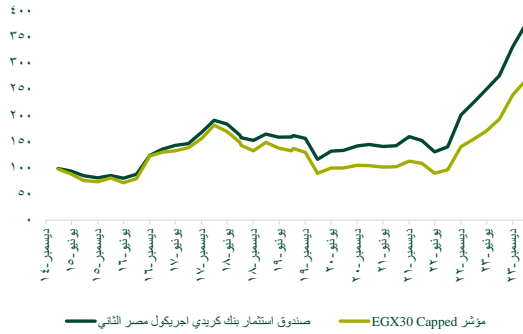


محفظة الصندوق

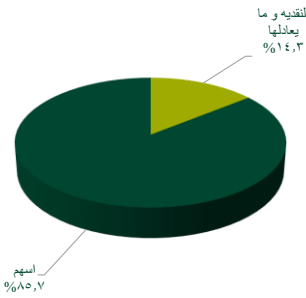
أداء الصندوق

الأداء	الفترة
١٢,٣%	الربع الأول ٢٠٢٤
١٢,٣%	العائد منذ بداية العام
٦٤,٨%	٢٠٢٣
٢٦,٠%	٢٠٢٢
١٤٤,٥%	منذ ٥ سنوات
٢٥٥,١%	منذ التأسيس

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي
الربع الأول ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في أئون الخزائنية و سندات الخزائنية وسندات الشركات و سندات التوزيع و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	أبريل-١٩٩٧
سعر الوثيقة ج.م	٤٣٨,٠٢ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	١١٣,٨٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك كريدي اجريكول مصر	١٩٠٧٧
تليفون	٠٢٠٢٠٢٣٢٨٠٥٨٤
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.ca-egypt.com/

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

نعتمد أن معدلات التضخم ستظل النقطة الرئيسية التي ستحدد سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبالتالي أداء أسواق المال خلال الشهور القادمة. من الملاحظ أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد قام برفع الفائدة بـ ٥٠.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣، و نتوقع أن تأثير هذه الارتفاعات يأخذ بعض الوقت حتى تظهر اثره في الاقتصاد و بناء عليه نتوقع أن يبدأ الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ و هو ما سيؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم. هذا و قد انخفضت معدلات التضخم من أعلى نقطة سجلت و هي ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٢% في فبراير ٢٠٢٤ و يتوقع بنك الاحتياطي الفيدرالي انخفاضها إلى ٢.٦% في نهاية ٢٠٢٤ مع الوضع في الاعتبار أن أسواق المال تتوقع انخفاض معدلات التضخم بصورة أسرع إلى ٢.٠%.

أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى توقعه بخفض الفائدة على ٣ مرات خلال ٢٠٢٤ مشيراً إلى تغير في السياسة من التركيز على معدلات التضخم فقط إلى سياسة موازنة تراعي استقرار الأسعار مع فرص النمو الاقتصادية. نرى أنه يوجد عنصرين مخاطر في مواصلة التضخم في الانخفاض: (١) ارتفاع نسب نمو الاقتصاد عن المتوقع في ظل القوة الشرائية للمستهلكين، (٢) ارتفاع أسعار الطاقة في ظل الحروب الدائرة في الشرق الأوسط و ما بين روسيا و أوكرانيا.

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٤ ببداية إيجابية حيث ارتفع مؤشر S&P500 بـ ١٠.٢% خلال الربع الأول من العام و ارتفع مؤشر MSCI World بـ ٨.٥% خلال نفس الفترة. من الملاحظ أنه يوجد بعض العلامات تشير إلى تباطؤ وتيرة الارتفاع و هو ما قد يؤدي إلى حركة تصحيحية نعتقد أنها لن تطول خاصة أن تقييمات السوق الأمريكي ليست مرتفعة بصورة مبالغ فيها خاصة إذا استمرت معدلات التضخم في الانخفاض و هو ما سيؤدي إلى مزيد من خفض معدلات الفائدة.

الأسواق الناشئة

توقع المستثمرون أن تحقق الصين نمو مرتفعة للغاية في ٢٠٢٣ خاصة أنه ازل عام يبدأ الاقتصاد الصيني في العمل عقب العلق التام نتيجة جائحة كورونا و لكن جاءت نسب النمو الحقيقية أقل من المتوقع في ظل ضعف الطلب على الصادرات في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ضعف الاستهلاك المحلي في ظل تراجع ثقة المستهلكين و المستثمرين و واضح في ضعف الطلب على الائتمان و الاستثمار. و بناء عليه نعتقد أن الحكومة الصينية مطالبة بزيادة نسبة الائتاف بصورة كبيرة حتى تستطيع تحقيق نسب النمو المتوقع، إلا أنه و حتى الآن تظل الحكومة مترددة في زيادة الائتاف بنسبة كبيرة و هو ما أدى إلى أزمة ثقة مع مجتمع الاستثمار.

و بناء عليه فقد انخفض السوق الصيني بـ ٢.٢% خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ و هو ما أثر بالسلب على متوسط عائد الأسواق الناشئة حيث تمثل الصين في حدود الـ ٣٠% من مؤشر MSCI EM الذي ارتفع بـ ١.٦% فقط خلال نفس الفترة و هو أقل بكثير مما حققه متوسط الأسواق العالمية.

من الملاحظ أن السوق الصيني عادة ما يتداول على تقييمات أقل من متوسط الأسواق العالمية و لكن فرق التقييم الحالي يعتبر من اعلى الأوقات تاريخياً حيث تبني المستثمرون سيناريو تشاؤمي يصعب حدوثه. و بناء عليه نتوقع أن يرتفع السوق مع الوقت و لكن يظل الحافظ الرئيسي للسوق في الوقت الحالي هو بدء الحكومة سياسة اتفاف توسعية.

سوق الأسهم المصري

قامت مصر بالتوقيع مع دولة الامارات على صفقة استثمارية تم بمقتضاها بيع قطعة ارض في الساحل الشمالي مقابل ٢٤ مليار دولار امريكي بالإضافة إلى تحويل ١١ مليار دولار من ديون الدولة إلى العملة المحلية و قد مكنت حجم السيولة المتوفرة من الصفقة الحكومة من تحرير سعر الصرف في ٦ مارس و علق الفجوة بين السعر النولار في البنوك و السوق الموازي. بالإضافة إلى ذلك اتفقت الحكومة مع صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوروبي على حزم تمويلية تقدر بـ ٢٠ مليار دولار تنفع خلال الثلاث أعوام القادمة.

من الملاحظ أن ضعف قيمة الجنيه المصري خلال العامين السابقين قد أدى إلى ارتفاع نسب التضخم بصورة ملحوظة لتصل إلى ٣٥.٧% في فبراير الماضي و هو ما أدى إلى قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ١% و هو ما يصل بأجمالي الارتفاعات التي قام بها المركزي منذ بدء السياسة التقيضية في مارس ٢٠٢٢ إلى ١٩%.

هذا و قد بدء السوق العام ببداية قوية حيث ارتفع المؤشر بـ ٣٤.١% منذ بداية العام و حتى ١١ مارس ثم بدأ السوق في التراجع ليهبط بـ ١٩.٥% خلال الفترة المتبقية من مارس لينتهي الربع الأول من ٢٠٢٤ مرتفعاً بـ ٨.٠%. نعتقد أن هذا التراجع طبيعي في ظل السياسة التقيضية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإقراض و نسب الخصم في حين أن المستثمرين الأجانب مازالوا محتفظين على ضخم استثمارات جديدة في سوق الأسهم المصرية.

من الجدير بالذكر أن اتجاه السوق السعودي في العامين السابقين كان نظراً لأن المستثمرين المحليين كانوا يتعاملوا مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري، و لذلك نرى أن عودة المستثمرين الأجانب ضرورية لكي يستطع السوق مواصلة الارتفاع في ظل السياسة التقيضية المحلية.